

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٠
المعقودة يوم الجمعة
ثشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

مختر موجز للجلسة الخمسين

الرئيسة : السيدة زيندوغا (زمبابوي)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.50
3 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57328 ٢٠٧٦ (٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/45/3) ،
و A/45/179 ، و A/45/210 ، و A/45/348 ، و A/45/404 ، و A/45/444 ، و A/45/445 ،
و A/45/446 ، و A/45/447 ، و A/45/448 ، و A/45/508 ، و A/45/542 ، و A/45/564 ،
و A/45/578 ، و A/45/607 ، و A/45/630 ، و A/45/649 ، و Corr.1 ، و A/45/649/ ،
و Add.1 ، و A/45/651 ، و A/45/664 ، و A/45/697 ، و A/45/698 ، و A/45/174 ،
و A/45/203 ، و A/45/207 ، و A/45/216 ، و A/45/227 ، و A/45/272 ، و A/45/280 ،
و A/45/303 ، و A/45/329 ، و A/45/338 ، و A/45/381 ، و A/45/410 ، و A/45/667 ،
و A/45/689 ، و A/45/690 ، و A/45/691 ، و A/45/692 ، و A/45/693 ، و A/C.3/45/1

١ - السيد نور (أفغانستان) : قال إن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان يشير مشاكل
في جميع أنحاء العالم ولا يوجد بلد متقدم النمو أو نام لا يتعرض للانتقادات في هذا
الميدان . بيد أنه ، بفضل التطور الإيجابي للعلاقات الدولية ، ينبغي للطابع السياسي
الذي كانت تتسم به مناقشات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان أن يخلي الطريق أمام
البحث عن وسائل لتناول هذه المسألة بطريقة واقعية وبناءة في الوقت نفسه .

٢ - ومضى قائلاً إنه إذا كان تغير المناخ السياسي قد أدى إلى تخفيف التوترات فسي
مناطق مختلفة من العالم ، فإن ذلك لم يحدث مع الأسف في جنوب غربي آسيا . والواقع ،
إن الحرب المفروضة على أفغانستان ما فتئت ، بعد أكثر من عشر سنوات ، تؤدي إلى
سقوط آلاف الضحايا ، ولا سيما من النساء والأطفال ، وتسبب خسائر مادية تبلغ مليارات
الدولارات . ولا تزال مجموعات المعارضة التي تملك أسلحة الدمار الشامل ، تواصل
هجماتها الإرهابية على المناطق الآهلة بالسكان ، وتقتل العديد من المدنيين .

٣ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لوقف هذا
النزاع ذلك أن أي محاولة في هذا الاتجاه تسهم في حماية حقوق الإنسان في أفغانستان .
وقد قدمت الحكومة الأفغانية من جانبها ، حرصاً منها على إيجاد حل سياسي للنزاع ،
العديد من الاقتراحات التي ترمي بوجه خاص إلى إعلان وقف إطلاق النار وإلى تنظيم
انتخابات عامة وحرّة وديمقراطية . وهي أيضاً تبذل جهوداً ، بالرغم من الحرب ، من أجل
احترام حقوق الإنسان في أرضها . وفي أفغانستان ، عندما يحدث تعارض بين القوانين
الوطنية والمكوك الدولية العديدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي أفغانستان طرف فيها ،
تكون الغلبة للمكوك الدولية . وبذلك يمكن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات
الأساسية للسكان . ووفقاً لأحكام الدستور المتعلقة بتعدد الأحزاب ، فإن جميع الأحزاب
مرخص بها ولا يمكن حلها دون سبب قانوني .

(السيد نور ، أفغانستان)

٤ - وقد أصدرت الحكومة الأفغانية ، في إطار سياستها للمصالحة الوطنية العفو عن آلاف السجناء . كما أذنت للجنة المصليب الأحمر الدولية بزيارة السجون بمؤونة منتظمة وسمحت لأول مرة لمنظمة غير حكومية أمريكية تهتم بحماية حقوق الإنسان بالإقامة في أفغانستان .

٥ - وأعرب ممثل أفغانستان عن شكره للمقرر الخاص على الاهتمام الشخصي الذي يوليه لتحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان . غير أنه يلاحظ وجود بعض الثغرات في تقريره . أولا ، فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين ، لا يشير التقرير إلى الصك الثالث من اتفاقات جنيف المتعلقة بالإعادة الطوعية للاجئين ، ولا إلى العقبات الموضوعة أمام عودة هؤلاء اللاجئين ، ولا إلى الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأطراف في إطار تنفيذ هذا الصك . وإن كانت هذه المسائل تؤثر تأثيرا مباشرا على الحالة الراهنة للاجئين الأفغان وبخاصة في باكستان .

٦ - ثانيا ، إن الخطر الذي تمثله المجموعات المسلحة المتمركزة في باكستان التي تعارض عودة اللاجئين مقدر بأقل من حقيقته . فالتهديدات ضد ممتلكات وحياة الأشخاص الذين أعيد توطينهم والمذكورة في الفقرة ٣٤ من التقرير والتي يصفها المقرر بأنها مجرد "إزعاج" ، هي في حقيقة الأمر خطيرة بدرجة تكفي للحيلولة دون عودة المدنيين العزل إلى ديارهم .

٧ - ثالثا ، إن التقرير لا يذكر أيضا تدهور حالة العديد من النساء الموجودات في معسكرات اللاجئين .

٨ - وأضاف قائلا فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ، إن التقرير لم يقدم إيضاحات كافية بشأن هذه المسألة ، التي تعد ، كما قال المقرر نفسه في أحيان كثيرة ، أساس الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان في أفغانستان . كما أن التقرير لم يشر أيضا ، على خلاف التقرير السابق ، إلى مسألة وجود أجانب بين القوات المسلحة التابعة لحركات المعارضة . وبوجه عام ، يمكن للمقرر ، نظرا للامكانيات المتاحة له ، أن يعطي في تقريره وصفا أشمل للحالة كما رآها .

(السيد نور ، أفغانستان)

٩ - واسترسل قائلا إن الحكومة الأفغانية تولي اهتماما كبيرا لمشكلة الألغام وقد أنشأت مؤخرا لجنة خاصة مكلفة بتنسيق جميع عمليات إزالة الألغام في أفغانستان . وهي على استعداد للتعاون مع جميع المنظمات التي توسعها الاشتراك في هذه العمليات ، وهي تنشُد المساعدة التقنية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المستعدة لمعاونتها في إطار اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بفرض إنساني بحت .

١٠ - وفي ختام كلمته شكر ممثل أفغانستان مكتب منسق برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاقتصادية المتعلق بأفغانستان للجهود الدؤوبة التي بذلها سواء في بلده (أفغانستان) أو في مخيمات اللاجئين والتي يأمل أن تستمر في المستقبل في جميع الميادين التي يراها المنسق .

١١ - السيد رومار (السويد) : قال إن الأمم المتحدة ، بالرغم من الصكوك الدولية العديدة التي كرسها لحقوق الإنسان ، قد نزعَت في كثير من الأحيان إلى معالجتها كمسألة ثانوية . ولكن الأحداث التي طرأت مؤخرا في أوروبا الوسطى وفي أوروبا الشرقية ، والتي اتسمت بعودة الديمقراطية والحرية ، قد أشارت الوعي بأهمية احترام هذه الحقوق وبأنه يتعين النظر إليها من منظور أوسع نطاقا .

١٢ - وأضاف قائلا إن السويد تأمل في أن تواكب الاعتراف المتنامي بحقوق الإنسان كمسألة ذات أولوية إرادة متزايدة من قِبَل جميع الأطراف ، لتوحيد جهودها بنية ووضوح حد للانتهاكات الحالية لهذه الحقوق . وهي ترحب بتوافق الآراء العالمي الواسع النطاق لصالح حقوق الطفل الذي اتضح خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبتعهد البلدان رسميا بتنفيذ خطة العمل المعتمدة في هذه المناسبة . وترى أن من المشجع أن ١٣٣ دولة قد أصبحت أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل .

١٣ - وتؤيد السويد مشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم ، وتأمل أن يعتمد ذلك الصك بتوافق الآراء في الدورة الحالية للجمعية العامة .

١٤ - واستطرد قائلا إنه يجب أن تتمثل مهمة الأمم المتحدة الأساسية في العمل على تنفيذ الصك السارية حاليا في مجال حقوق الإنسان تنفيذا أفضل . وفي الواقع ، إذا كانت الحكومات مسؤولة عن حالة حقوق الإنسان داخل بلدانها ، فإن على المجتمع

(السيد رومار ، السويد)

الدولي ، من جانبه ، أن يضع كل ثقله ليشرح للأنظمة التي لا تحترم تلك الحقوق أنه يتمتعين عليها أن تغيّر موقفها ، أو ليساعد الحكومات التي تصطدم نواياها الطيبة فسي هذا الصدد بمشاكل داخلية .

١٥ - ومضى يقول إن المقرر الخاص لاحظ ، في تقريره المرحلي بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ، أن الحكومة الأفغانية تتعاون الآن تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة ولكن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد ما زالت بعيدة عن مطابقة المعايير الدولية ومثيرة للقلق .

١٦ - وبالرغم من أن المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في السلفادور قد أشار في تقريره إلى أن الحالة قد تحسنت إلى حد ما منذ العام الماضي ، فهو يلاحظ أن الجيش وفصائل الموت وجبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني مستمرة في انتهاكاتهما الخطيرة لحقوق الإنسان - عمليات الإعدام دون محاكمة ، والاختطافات - وأن السلطة القضائية غير قادرة على منع هذه الأعمال الإجرامية وقمعها . وهكذا ، لم يُعاقب حتى الآن المسؤولون منذ عام مضى عن مقتل ستة من الآباء اليسوعيين وخدمهم . وفي هذا الصدد ، تؤيد السويد بشدة الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى تسوية على أساس المفاوضات للنزاع في السلفادور وتزى أن الاتفاق الجزئي المتعلق باحترام حقوق الإنسان الذي نص لأول مرة على أن تنشئ الأمم المتحدة آلية تحقق دولية يمثل خطوة هامة في المفاوضات الجارية .

١٧ - وفيما يتعلق بإيران ، ترحب السويد بالرغبة المتزايدة من قبل الحكومة الإيرانية في التعاون مع المقرر الخاص والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن تتأكد هذه النزعة . ومع ذلك فإن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد ، كما يصفها المقرر الخاص في تقريره ، لا تزال غير مرضية إلى حد كبير . وبداهة لا تزال حالات الإعدام كثيرة والاجراءات القضائية عاجزة إزاء العديد من الأمور ، ولا سيما فيما يتعلق بعقوبة الإعدام . وثمة حقوق أخرى لا تحظى بالاحترام مثل الحق في التعبير عن الرأي والحق في تقديم الالتماسات . ولاحظ المقرر الخاص في هذا الصدد القيود المفروضة على الرابطات والصحافة ، وبوجه عام ، الخوف من العمليات الانتقامية التي ترغم الشعب على التزام الصمت . ولا يزال البهائيون ضحايا للعديد من أشكال التمييز من قبل بعض المسؤولين .

(السيد رومار ، السويد)

١٨ - وتلاحظ السويد أن الأمم المتحدة تعكف على بعض الحالات وتترك جانبا حالات أخسرى لا تقل إلحاحا . وقد انتقدت مرات عديدة هذا الافتقار إلى الموضوعية الذي يضر ، فهي رأبها ، بمصداقية المنظمة وهي تأمل في أن تتم معالجة هذه الأوضاع التي لا تعانني منها حكومات البلدان التي تجري الأمم المتحدة دراسة استقصائية بشأنها وإنما سكان هذه البلدان الذين لا يحظون باهتمامها .

١٩ - كذلك فإن نظام الحكم الحالي في ميانمار ، قد ضرب عرض الحائط بالمُثل العليا للديمقراطية ولحقوق الإنسان ، وتجاهل الانتقادات الدولية الموجهة إليه ، ورفض الاعتراف بنتائج الانتخابات الحرة التي أجريت في شهر أيار/مايو الماضي والتي حققت المعارضة في هذا البلد في ظلها نجاحا واضحا وباهرا . إن الحالة في ميانمار ، التي لم تؤسس فيها جمعية وطنية حتى الآن ، والتي ما يزال زعماء المعارضة فيها محددى الإقامة ، والتي لا تتوقف فيها أسوأ أعمال القمع ، والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، تستحق أن ينظر فيها بتمعق ؛ ومن ثم فقد قدمت السويد مشروع قرار بشأن هذه المسألة .

٢٠ - واسترسل قائلا إن تصاعد العنف بين المجموعات الإثنية أصبح ظاهرة سائدة في بلدان كثيرة . وقد أعربت السويد بالفعل عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة في سري لانكا ، وبالرغم من اعترافها بالمشاكل التي تواجهها حكومة هذا البلد ، فهي مع ذلك تناشدها الحرص على أن تحترم قواتها المسلحة حقوق الإنسان للسكان المدنيين .

٢١ - وفي الصين ، وبرغم إلغاء الأحكام العرفية في بيجين ولهاسا وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين ، يظل عدم احترام حقوق الإنسان أمرا مقلقا للغاية . وهناك مئات من الأشخاص مازالوا مسجونين بطريقة تعسفية لجرائم زعم أنهم ارتكبوها في العام الماضي ، أثناء ربيع بيجين ، أو حتى قبله . وأعرب عن قلق السويد بوجه خاص إزاء أعمال التعذيب والاحتجاز التعسفي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي شرتكب في التبت . وقال إن بلده تطلب إلى السلطات الصينية العمل على احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا ، ولا سيما الحق في حرية التعبير والحرية الدينية والثقافية في جميع المناطق التي تديرها .

٢٢ - وأضاف قائلا إن الحالة في غواتيمالا لم تتحسن أيضا . فهناك حالات اختطاف وقتل لمعلمين ، وطلاب ، وصحفيين ، ونقابيين وفلاحين ، وحالات اعتداء على المدافعين عن

(السيد رومار ، السويد)

حقوق الإنسان ، وحالات قتل واختفاء منسوبة إلى موظفي قوات الامن وإلى متطرفيين سياسيين ، وكلها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لم تكف عن الازدياد في أثناء السنة الماضية ، ولم يُلق القبض على المسؤولين عن ارتكابها إلا نادرا . وتتساءل السويد عما إذا كان إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية في غواتيمالا ، وهي حدث مبشر بالخير في حد ذاته ، سيسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد .

٢٣ - وبوجه عام ، وبالرغم من أوجه التقدم الجديرة بالثنويه ، لا تزال الحالة في أمريكا اللاتينية مشيرة للقلق . ففي بعض البلدان ، ما زال العنف السياسي مستمرا وحالات الاختفاء عديدة وكذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء . ويتحتم على حكومات هذه البلدان ، مع أخذ الصعوبات الداخلية التي تواجهها في الحسبان ، أن تفي بتعهداتها بضمن احترام حقوق الإنسان .

٢٤ - وفي كوبا ، لم تحدث انتهاكات جسيمة ، ولكن المدافعين عن حقوق الانسان في هذا البلد ، ما فتئوا مع ذلك عرضة للأعمال الانتقامية .

٢٥ - أما فيما يتعلق بالعراق ، فقد أعربت السويد ، عدة مرات ، عن القلق العميق الذي تسببه لها الانتهاكات العديدة والجسيمة لحقوق الانسان التي ارتكبت في هذا البلد . ففي أعقاب غزو العراق للكويت الذي أدين عالميا ، قامت قوات الاحتلال العراقية بالكثير من أعمال الابتزاز ضد السكان الكويتيين . كما احتجز في هذين البلدين آلاف من الاجانب الذين كانوا موجودين في العراق والكويت وقت وقوع الغزو وهو ما يعد انتهاكا للمبادئ الاساسية للقانون الدولي . ويجب الإذن لأولئك الاشخاص بالسفر .

٢٦ - أما فيما يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، التي يرجع السبب فيها الى إحباط الشعب الفلسطيني ، فقد كان رد فعل السلطات الاسرائيلية بالغ العنف وليس له ما يبرره ، فقد ردت على الضرب بالحجارة بإطلاق الرصاص مما أدى الى سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى من الفلسطينيين . ومؤخرا ، قتلت الشرطة الاسرائيلية ٢٣ فلسطينيا في ساحات المساجد في القدس . وفي هذا الصدد ، تعرب السويد عن أسفها لرفض اسرائيل المستمر لتنفيذ قرارات مجلس الامن .

٢٧ - وتابع كلمته قائلا إن القرن الافريقي يشكل منذ أمد طويل جدا مسرحا لانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا . والحالة في الصومال والسودان

(السيد رومار ، السويد)

واشيوبيا تزداد خطورة بسبب المنازعات الداخلية وكذلك من جراء الجفاف والمجاعة اللذين تعاني منهما هذه البلدان بصورة منتظمة . ولن تتحسن حالة حقوق الانسان بشكل دائم إلا من خلال استتباب السلم في هذه المنطقة من العالم . ويجب بذل جهود في هذا الاتجاه .

٢٨ - واختتم كلمته قائلاً إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضع انتهاكات حقوق الانسان في مقدمة اهتماماته . فإن ذلك من مصلحة الحكومات ذاتها ، ومن مصلحة السلم والامن الدوليين .

٢٩ - السيدة ايليك (يوغوسلافيا) : قالت إن بلدها لديه عدد كبير من العمال المهاجرين ، وهو يرحب بقيام الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بإعداد اتفاقية دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم ، الذي أنشأته الجمعية العامة ، بوضع واعتماد مشروع اتفاقية ، مطلقاً بولايته بنجاح .

٣٠ - ومضت تقول إن قيمة هذا المشروع تكمن بوجه خاص في منظور المعالجة السليمة اختيار . فالنص يشتمل على المبادئ الواردة في الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان التي سبق أن اعتمدها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو ، والتي أضيفت لها حقوق محددة ، ترتبط بما يعاني منه العمال وأسرهم : الوصول الى التعليم ، وحماية الأسرة ، وتحويل المكاسب والاشتراك في الشؤون العامة لدولة المنشأ . وتهتم يوغوسلافيا بوجه خاص بالاحكام الرامية الى حماية الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأبنائهم . ولهذه الاسباب فإنها تود بشدة أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية في دورتها الخامسة والأربعين وتؤيد المقترح الراهب الى إدراج تمويل اللجنة التي ستكلف بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية في الميزانية العادية للمنظمة .

٣١ - وبالنظر الى حجم العمل المتزايد الذي يتعين على مركز حقوق الانسان الاضطلاع به ليضمن بوجه خاص خدمات الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية ، ترى يوغوسلافيا أنه ينبغي زيادة الموارد المخصصة للمركز في إطار الميزانية العادية للمنظمة .

٣٢ - ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، توحد أوروبا ارادة مشتركة للتوصيل الى السلم والاستقرار والديمقراطية والثقة والتعاون واحترام حقوق الانسان بطرق

(السيدة ايليك ، يوغوسلافيا)

سلمية . ولم يتجل البعد الانساني لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بمثل هذا الوضوح إلا في مؤتمر حقوق الانسان المعقود في كوبنهاغن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الذي تغطي وشيخته الختامية نطاقا واسعا من الحقوق ، بما فيها حقوق الاقليات الوطنية . وفي مؤتمر القمة الذي عقده مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في باريس ، أكدت الدول المشتركة مواقفها من جديد فيما يتعلق بالاولويات وأوضحت الأهمية التي تعلقها على هذه المسائل .

٣٣ - وقال إن بلدان البلقان تحرص هي أيضا على تعزيز تعاونها ، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الانسان ومسالمة الاقليات الوطنية . وعندما اجتمع وزراء خارجية تلك البلدان في ثيرانا ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، صرحوا بأن اتخاذ موقف ايجابي تجاه الاقليات الوطنية هو أحد الشروط الأساسية لحسن الجوار ، والثقة المتبادلة ، والاستقرار ، والترايب والديمقراطية في المنطقة .

٣٤ - وواصل حديثه قائلاً إن هذه الاحداث الجديدة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة ليوغوسلافيا ، نظرا لأن لها أقليات إثنية كبيرة في البلدان المجاورة . والمعاملة التي تلقاها هذه الاقليات متغيرة . فإذا كانت هذه الاقليات تتمتع ، في غالبية البلدان المستقبلية ، بحقوق الانسان المعترف بها عالميا ، فإن هذه الحقوق لا تحظى للأسف في بلدان أخرى ، بالاحترام إلا بطريقة انتقائية ، بل أنها تنكر بوضوح وببساطة . ولا تنتظر يوغوسلافيا من البلدان التي لها حدود معها أن تمنح أقلياتها حقوقا أخرى غير تلك المعترف بها على الصعيد الدولي والتي تعطيها هي نفسها للأقليات التي تعيش على أرضها . وأيا كان الامر ، فإن حماية الاقليات اليوغوسلافية عنصر أساسي في السياسة الخارجية اليوغوسلافية وستظل كذلك دائما .

٣٥ - وفي إطار لجنة حقوق الانسان ، قدمت يوغوسلافيا مبادرة بمشروع إعلان بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات وطنية ، وإثنية ودينية ولغوية . وينبغي للجنة حقوق الانسان وللجمعية العامة أن تستكملا وتعتمدا هذا النص الهام في أسرع وقت ممكن . وقال في ختام كلمته إن يوغوسلافيا تؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي بشأن حقوق الانسان ينظر في المسائل الدقيقة التي يتعين على الامم المتحدة التصدي لها في هذا الميدان .

٣٦ - السيد شن شيكيو (الصين) : قال إن مفهوم حقوق الانسان تطور مع مرور الزمن . فاليوم ، لا نتحدث عن الحقوق المدنية والسياسية للأفراد فحسب ، وإنما أيضا عن الحقوق الجماعية ، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك عن حق الشعوب في تقرير المصير والحق في التنمية . وعلاوة على ذلك ، فمن الطبيعي ، بالنظر الى تنوع النظم الاجتماعية والسياسية ، وظروف التنمية الاقتصادية والسياسات التاريخية ، والدينية والثقافية ، أن يؤدي مفهوم حقوق الانسان الى تفسيرات مختلفة . وأولئك الذين يصرون على إعطاء وجهات نظرهم قيمة عالمية سيواجهون معارضة بالضرورة .

٣٧ - وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، يجدر بالمنظمة قبل كل شيء أن تحدد أولويات . وقد ردت الجمعية العامة بالفعل على هذه المسألة في قرارها ١٣٠/٢٢ . وينبغي أن نتذكر روح هذا القرار التي ابتعدنا عنها أحيانا في السنوات الأخيرة . ومن المؤكد أن الحالة قد تطورت منذ ١٩٧٧ ، ولكن الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار والسيطرة الأجنبية والاحتلال والعدوان وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير أو حق سيادة الدول على شرواتها الطبيعية تشكل كلها الأسباب الأساسية للانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الانسان . إن الفجوة التي تفصل بين الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي الدولي القائم مازالا يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام الممارسة الكاملة لهذه الحقوق في البلدان النامية . وتبقى المسألة الأكثر إلحاحا هي الحق في البقاء على قيد الحياة وتحسين الأوضاع المعيشية ، ولأن التمتع بهذه الحقوق خاضع لعوامل اقتصادية ، فإن الحق في التنمية ينبغي أن يكون حقا له الأولوية .

٣٨ - وبعد ذلك ، فإن المسائل الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان تستحق أيضا أن نعيدها أهمية . وقصد الصين هو الحرص فقط على التمييز بين ما هو أساسي وما هو ثانوي . وترى الصين أنه ينبغي للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان المزمع عقده في ١٩٩٣ أن يستوحى هذا المبدأ .

٣٩ - وتابع حديثه قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تستند قبل كل شيء على ميثاق الأمم المتحدة ، الذي ينص بين مقاصد المنظمة على "تحقيق التعاون الدولي بحل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية ، وبتعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" . وبعبارة أخرى ، فإن دور المنظمة في ميدان حقوق الانسان هو تشجيع التعاون الدولي . وهي ليست هيئة فوق وطنية ولا حتى محكمة

(السيد شن شيكيو ، الصين)

لحقوق الانسان . ومن ثم ، يجدر تشجيع وجهات النظر بتجنب الاتهام والهجوم وبالامتناع عن ممارسة الضغوط أو التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى بدعوى الرغبة في حماية حقوق الانسان ، مثلما فعل للأسف ممثل السويد في كلمته . ويجب العدول عن اتخاذ قرارات متعجلة بشأن حالة حقوق الانسان في هذا البلد أو ذاك ، الامر الذي أشتت التجربة عقمه في أغلب الاحيان ، والذي لا يؤدي إلا الى إشارة بغضاب البلد المعني وإلى تدهور العلاقات بين الدول ومن الجلي أن هذا ليس هو مقصد ميثاق الامم المتحدة .

٤٠ - وواصل كلمته قائلاً إن ثمة مشكلة أخرى تحتاج المعالجة بصورة ملحة وهي الاثار السيئة المترتبة على المواجهة بين الشرق والغرب و "الحرب الباردة" . فقد ظلت أجهزة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان لفترة طويلة مسرحاً لمواجهة الكتل والايديولوجيات السياسية المتعارضة . وقد تلاعبت بعض البلدان بمسألة حقوق الانسان بغرض ترسيخ قوتها ، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى وممارسة ضغوط سياسية على الدول الاصغر أو الاضعف . ولقد اعتدي بهذه الطريقة أكثر من مرة على سيادة العديد من البلدان النامية وكرامتها . بيد أن ، تطورات هامة قد طرأت على العلاقات الدولية . ومن ثم فقد آن الاوان لتزليل الامم المتحدة بعض الممارسات القديمة والآراء السياسية المسبقة .

٤١ - وقال إن الوفد الصيني يأمل بإخلاص ، أن تتخلى اللجنة الثالثة وأجهزة الامم المتحدة التي تهتم بحقوق الانسان ، آخذة في الاعتبار تطور الوضع الدولي ، عن بعض الممارسات الوهمية وأن تبذل جهوداً لضمان البلوغ الكامل للاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية . وأعرب عن أمله في أن تتوصل البلدان الاعضاء في المنظمة الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ووجه في هذا الصدد نداء خاصاً الى الوفد السويدي .

٤٢ - السيد برونو تشيللي (فرنزويلا) : يرى أن التقارير التي قدمها المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الانسان في افغانستان وتقارير الممثلين الخاصين المكلفين بدراسة حالة حقوق الانسان في ايران والسلفادور على التوالي مفيدة لمعرفة تطور الحالة مؤخراً في هذا المجال ، ومما يزيد من قدرها أن موضوع الدراسة الاستقصائية ، وهو موضوع حساس بطبيعته ، يجعلها صعبة للغاية . والوفد الفرنزويلي مقتنع من ناحيته بأن التقارير المقدمة موضوعية ودقيقة وهي بالتالي مفيدة لحماية وتعزيز حقوق الانسان . ولذلك فإنه يؤكد تأييده للإبقاء على نظام تعيين المقررين والممثلين الخاصين .

(السيد برونو تشيللي ، فنزويلا)

٤٣ - وأضاف قائلاً إن من غير الممكن كما هو معروف حماية وتعزيز حقوق الانسان ما لم يجتمع شرطَي الديمقراطية والسلم . إن أوجه التقدم التي سُجلت في ميدان حماية حقوق الانسان في بداية هذا العقد الأخير من القرن ترتبط في الواقع بحدوث تطور في هذا الاتجاه الايجابي بصورة مدهشة . والاحداث التي طرأت مؤخراً في أوروبا الوسطى وفي أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية تبين بجلء الضعف الادبي والسياسي للديكتاتوريات بجميع أنواعها وكذلك التطلع الهائل للشعوب الى التمتع بحقوقها الاساسية . وتعزز نهاية الحرب الباردة والاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح مناخ التساؤل هذا . وهذا لا يعني - والتقارير الخاصة بالسلفادور وايران وافغانستان تذكرنا بذلك - انه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظاً في هذه الميادين .

٤٤ - والواقع ، إن السلم لا يعني فقط عدم وجود حرب وإذا ما أريد التوصل الى سلم دائم ، فإنه يجب القضاء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للمنازعات . إن تحقيق الظروف الملائمة لاحترام حقوق الانسان ، أي في نهاية الامر ، السعي الى السلم ، له بُعدان ، على الصعيد الدولي ، ينبغي تنفيذ التعاون من أجل التنمية ، والبحث عن حلول للمنازعات ، على أساس التفاوض واستحداث وسائل فعالة لمراقبة الإتجار بالاسلحة . كذلك يجب السعي الى السلم على الصعيد الوطني . إن اللجوء الى العنف يؤدي دائماً الى انتهاك حقوق الانسان والى وقف التنمية . وتبرهن على ذلك بوضوح الحرب الاهلية التي تعاني منها ، منذ سنوات طويلة ، شعوب أمريكا الوسطى . وتمر شعوب أخرى كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا بمثل هذه الحالة نفسها .

٤٥ - وذكر ممثل فنزويلا بأن حقوق الانسان تندرج تحت فئتين تشكلان كلا لا يتجزأ ، أي ، من ناحية ، الحقوق المدنية والسياسية ، ومن ناحية أخرى ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهاتان الفئتان من الحقوق تعزز إحداهما الأخرى وبينهما قاسم مشترك أعظم هو احترام كرامة الانسان . والواقع ان الجوع والفقر ، وهما امتهان لهذه الكرامة ، يُخليان من كل مضمون مفاهيم الحرية ، وحق الانسان في الحياة ، والنزاهة . وفضلاً عن ذلك ، فإن احترام الحقوق المدنية والسياسية هو الذي يسمح للسكان بالمطالبة بحقوقهم الأخرى ومن قبلها الحق في التغذية والسكن والعمل والتعليم .

٤٦ - ويرى السيد برونو تشيللي ان الملاحظات التي أبدتها السيد رينالدو مغالينسكو بول فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في ايران مفيدة للغاية . وبالرغم من أن المشمل

(السيد برونو تشيللي ، فنزويلا)

الخاص يسلم بما أبدته الحكومة من تعاون ، فهو يشير الى مشاكل حالية ، مثل الاصلاحات الضرورية لملاءمة الشريعة الاسلامية مع القانون الدولي ، وتخفيف العقوبة ، وضمان المحاكمة القانونية ، وحرية التعبير عن الرأي ومساءلة الاعترافات في التلغزيون . إن تأكيد السيد بول بأن تنفيذ عقوبة الإعدام في ايران مازال يتجاوز الحدود الضيقة والاستثنائية التي يسمح بها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعد امرا مشيرا للقلق .

٤٧ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في افغانستان ، قال إن السيد فيلكيس ارماكورا أعرب عن توصيات أساسية في هذا الصدد : تكثيف الجهود لإيجاد حل للنزاع ، ووقف الهجوم المسلح على السكان المدنيين ، وإعادة توطين اللاجئين ، وتطبيق قواعد القانون الانساني ، وإجراء تحقيقات بشأن الاشخاص الذين اختفوا وتمديد ولاية المقسّرر الخاص . وقال إن الوفد الفنزويلي يؤيد هذه التوصيات .

٤٨ - أما فيما يتعلق بتقرير السيد ريد ريجيو بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، فهو يبين استمرار انتهاكات هذه الحقوق ، مثل حالات الإعدام بلا محاكمة التي تعزى الى الطرفين المتنازعين ، وتصرفات "فصائل الموت" ، والاختفاء القسري للأشخاص ، والضغط الجسدية والنفسية ، والمعاملة القاسية والالانسانية والمهينة ، حتى وإن لم تكن بصورة منتظمة . ويؤيد الوفد الفنزويلي الملاحظة التي أعرب عنها السيد ريد ريجيو ومفادها أن القضاء على هذه الانتهاكات لحقوق الانسان سيتحقق حتما بانتهاء المواجهة المسلحة . وقد قام السلفادوريون أنفسهم وشعوب أخرى وبلدان ديمقراطية في القارة ، بمبادرات عديدة لهذا الغرض . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا سوى الإعراب عن الاسف للأحداث العنيفة التي وقعت في هذا البلد في الوقت الذي تجري فيه محادثات بغية التوصل الى حل عن طريق التفاوض . والمسؤولون عن هذا العنف ، أيضا كانوا ، يعملون بما يتعارض وتطلعات الشعب السلفادوري ، وهو الضحية المباشرة لهذا النزاع . ولا يوجد ما يبرر إنهاء عملية المفاوضات مرة أخرى . إن الحالة القائمة الآن في السلفادور مماثلة لتلك التي سادت في العام الماضي في الوقت الذي كانت اللجنة الثالثة تحلل فيه تقرير الممثل الخاص بشأن حالة حقوق الانسان في ذلك البلد . إن نتائج مثل هذه الحالة معروفة : استمرار الحرب ، والموت ، والدمار ومعاناة السكان . والواقع ، وبينما استؤنفت المحادثات تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة ، مما أدى الى توقيع إعلان مقدم من الامين العام نفسه ، والى وضع جدول أعمال وجدول زمني للمفاوضات والى اعتماد اتفاق بشأن حقوق الانسان ، يجري الآن تمعيد

(السيد برونو تشيللي ، فنزويلا)

للمعارك في السلفادور . ويرى الوفد الفنزويلي أن رغبة الطرفين في تعزيز موقفهما في المفاوضات من خلال القيام بأعمال عسكرية ، وهما يعرفان جيدا قدرة كل منهما القتالية ، يعد خطأ يمكن أن تترتب عليه آثار اجتماعية ومعنوية وسياسية خطيرة .

٤٩ - وأعرب السيد برونو تشيللي ، باسم حكومة وشعب فنزويلا الديمقراطيين ، عن الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة التزود بالوسائل التي تعينها على الاضطلاع بمهمتها النبيلة ، وهي الحرص على احترام الحقوق الأساسية للإنسان والدفاع عنها والحفاظ عليها .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥